

Distr.: Limited
30 July 2015
Arabic
Original: English and Russian



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية العلمية والتقنية
الدورة الثالثة والخمسون
فيينا، ١٥-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦

آن الأوان لكي يقرّر المجتمع الدولي ما إذا كان سيدعم مجموعة حلول
فعالة بشأن تعزيز أمان العمليات الفضائية أم سينهي عمله بشأن هذا
الموضوع مستخلصاً نتائج غير حاسمة خالية من أيّ مضمون وظيفي
وذات فائدة عملية هامشية

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الروسي^(١)

يُرسى الاتحاد الروسي مهمة إعداد لوائح تنظيمية موضوعية

١- عكف الاتحاد الروسي طيلة الدورة الثلاثية السنوات المعنية بالنظر في موضوع كفاءة
استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وأمان العمليات الفضائية على مواصلة تطوير
موقفه التفاوضي مع التركيز على رؤية معمّقة للمشكلات الراهنة في هذا المجال. وقد بذل
الجانب الروسي قصارى جهده لكفاءة نجاح المفاوضات، وهو ما يشهد عليه تاريخ
الاقتراحات الروسية بل والزيادة المطردة في مستوى تفاصيلها. فبذلك تشكلت حافظة متينة
من المبادرات المهمة. وتتميز هذه المبادرات بوضوح المنطق واتزان الرؤية على نحو يُفترض فيه

(١) أُتيح نصُّ هذه الوثيقة أولاً ما أُتيح، باللغتين الإنكليزية والروسية، كورقة غرفة اجتماعات في الدورة الثامنة
والخمسين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (A/AC.105/2015/CRP.15).



أن يلقي قبول كل الدول التي تُعلي قيمة الإنصاف في عالم السياسة. وقد رُتبت جميع هذه المبادرات بتأنٍ لضمان تناول طائفة أوسع من المسائل، فضلاً عن تهيئة فرص حقيقية لوضع لوائح تنظيمية شاملة وفعالة بشأن الأمان والأمن في مجال الفضاء الخارجي؛ وذلك استناداً إلى توليفة مثلى من الأساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف. ويقترح الاتحاد الروسي في هذا الصدد الاستناد إلى تحليلات حصيفة ووافية وخطة قائمة على أسس منطقية. ومن شأن دعم جهود الاتحاد الروسي في هذا المجال أن يحقق مصالح المجتمع الدولي. وينبغي مواصلة هذا التوجه السياسي العام نحو السعي تدريجياً إلى إعداد مجموعة فعالة من المبادئ التوجيهية؛ وذلك لأن هذه المسألة تنطوي على إمكانات إنمائية هائلة.

أدرج في عقيدة الاتحاد الروسي العسكرية هدفُ التوصل، تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى إعداد لوائح تنظيمية معيارية بشأن أمان العمليات الفضائية

٢ - لا يُفترض في وضع وتنفيذ حلول عملية في مجال تعزيز أمان العمليات الفضائية أن يؤثر تأثيراً إيجابياً فحسب على الوضع في الفضاء الخارجي، نظراً للحاجة إلى الحد من آثار التهديدات والمخاطر التي تكتنف هذه البيئة، وإنما يفترض فيهما أن يؤديا أيضاً مهمةً أوسع نطاقاً بكثير تتمثل في منع حدوث سيناريوهات كارثية عندما تصبح أنشطة الفضاء في حد ذاتها سبباً لتفجير صراعات. ومن الأهمية بمكان أن يشار في هذا الصدد إلى أن عقيدة الاتحاد الروسي العسكرية (في صيغتها الجديدة)، التي اعتمدها رئيس الاتحاد الروسي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تنص على أن مهام البلد الرئيسية في درء الصراعات المسلحة ومنع نشوبها تشمل "العمل داخل الأمم المتحدة على دعم العناصر التنظيمية المتعلقة بأمان الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك أمان العمليات التي تجرى في الفضاء الخارجي بمعناها التقني العام". وفي وقت سابق، تعهّد الاتحاد الروسي، في إطار سياساته المتعلقة بالأنشطة الفضائية خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠ وما بعدها، بحل المشاكل التي تمثل جزءاً من موضوع كبير ألا وهو كفاءة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وأمان العمليات الفضائية. ورسالة السياسة الروسية هي في هذا الصدد رسالة محددة وواضحة. وتشجع هذه السياسة الاتحاد الروسي على اتباع نهج جاد للغاية إزاء التنبؤ بالإطار التنظيمي المقبل في المجال المعني وتعزيز كفاءة ذلك الإطار. ويحث الاتحاد الروسي سائر الدول المعنية على تقديم مساعدة مؤسسية مماثلة لعملية التوصل إلى ترتيبات ذات صلة مع اللجنة الفرعية العلمية والتقنية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة، بشكل عام. ولعل من المفيد لدوائر الخبراء الدوليين أن تعرف أن التزام السياسة

الروسية بتعزيز التنظيم الدولي لأمان أنشطة الفضاء الخارجي هو التزامٌ حظي باعتراف رسمي أيضاً في العقيدة العسكرية. فمن المعروف أن المنشورات التحليلية التي تتناول احتمال إخضاع مسألة الأمان والأمن في الفضاء الخارجي للتنظيم في المستقبل (بما في ذلك في سياق استحداث طرائق ووسائل نظرية محتملة بشأن إدارة حركة المرور في الفضاء) تُسوق افتراضات تفيد بأنه لن يكون لأيّ تنظيم من هذا القبيل تأثيرٌ يُذكر في الأنشطة العسكرية والنظم الفضائية العسكرية. وحتى اليوم لا تعتبر هذه الافتراضات عارية تماماً من الصحة. فتنفيذ اتفاقية ١٩٧٦ بشأن تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، فيما يخص نص المادة الرابعة منها الذي يتحدث عن توفير المعلومات الخاصة ببارامترات المدار الأساسية للأجسام الفضائية، مثالٌ حيٌّ على هذا الأمر. بل إنَّ بعض الدول تعتمد إلى انتهاج ممارسة تتمثل في إخفاء الموقع الحقيقي لأجسامها الفضائية العسكرية، فتعتمد في أحيان كثيرة إلى الإعلان عن بارامترات مدارات وسيطة تقع فيها هذه الأجسام لفترة زمنية قصيرة. ومن الواضح أن مثل هذا "الاستخفاف" بفهم أهداف اتفاقية التسجيل وعناصرها الهامة يجعل تحديد هوية الأجسام الفضائية أمراً مستحيلاً، وهو بذلك يتنافى صراحة مع الحاجة إلى كفالة أمان العمليات الفضائية. وعلى ذلك لا بد من تصحيح الممارسات التعسفية التي أرسنها بعض الدول واعتادت عليها؛ وذلك على الأقل من أجل ضرورة استيفاء متطلبات تعزيز الممارسة المتمثلة في تسجيل الأجسام الفضائية التي حددها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهناك من الأسباب الوجيهة ما يحمل على الاعتقاد بأن المقترحات الروسية (ولا سيما مشروع المبادئ التوجيهية ذات الصلة) ستؤدي دوراً أساسياً في هذا الصدد.

الفوائد الجماعية التي يمكن أن تُستمد من الصيغة التي اقترحها الاتحاد الروسي لتنفيذ المبادئ التوجيهية المقبلة

٣- أشارت بعض الوفود في الدورة الثانية والخمسين للجنة الفرعية العلمية والتقنية إلى أن مشروع المبادئ التوجيهية وآلية التنفيذ اللذين اقترحهما الاتحاد الروسي من شأنهما أن يؤثرتا إلى حد كبير في تفسير القانون الدولي، بل وقد يؤديان إلى إدخال تغييرات في الصيغة المتفق عليها بشأن المجموعة المقبلة من المبادئ التوجيهية بصفتها صكاً طوعياً. ولكن ليس لهذا الاستنتاج أساس فعلي يستند إليه. فمشروع المبادئ التوجيهية الذي اقترحه الاتحاد الروسي لا يهدف إلى تفسير القانون الدولي إذ أنه لا يحتوي على نص واحد يسوّغ إعطاءه صبغة قانونية. بل على العكس يتناول المشروع جوانب من الأمن الفضائي تتسم إمّا بغياب التنظيم القانوني الدولي بشأنها أو بعدم اكتماله. أمّا فيما يخص الطرائق المستخدمة لتعريف مهام كل

مبدأ ورد في مشروع المبادئ التوجيهية الذي اقترحه الاتحاد الروسي، فهي خاضعة إلى حد كبير لمبادئ القانون الدولي وقواعده، وهو أمر منطقي ومبرر تماماً. وصُممت المبادئ التوجيهية في حد ذاتها من أجل تحديد طرائق تنفيذ قواعد القانون الدولي في الحالات التي لا ينص فيها القانون على إجراءات تنظيمية شاملة. ولذا صيغت الاقتراحات الروسية بحيث تنص على الروابط الوظيفية والعلاقة الضرورية ما بين المبادئ التوجيهية والطرائق التنظيمية المستندة إلى القانون الدولي. ومن المقترح النظر إلى المجموعة المقبلة من المبادئ التوجيهية باعتبارها تعبيراً عن الضمير السياسي والإرادة السياسية من منطلق الالتزامات السياسية، خاصة وأن الدلالة اللفظية القانونية تؤكد اقتران مفهوم "الطوعية" بمفهوم "يقظة الضمير" و"بلوغ الغاية". ولذا على الدول والمنظمات الحكومية الدولية الانخراط على نحو عملي في مراعاة هذه المبادئ التوجيهية؛ لكن علماً بأنه لا تترتب على عدم مراعاتها إيهاها، بصرف النظر عن أسباب ذلك، أي عواقب قانونية من وجهة نظر المعايير التي حددتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة في عام ١٩٦٩.

ينبغي أن يكون هناك افتراض قوي بأن المبادئ التوجيهية ستُنفذ

٤ - ينبغي أن تبثق وظائف المبادئ التوجيهية المقبلة المتعلقة بكفالة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، بصرف النظر عن نطاقها المواضيعي النهائي، انباشقاً مباشراً من مبادئ القانون الدولي وقواعده، فضلاً عن الغايات والأهداف التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيكون من المهم تحديد طابعها المعياري إذ أنه سيؤثر في كفاءة تنفيذها. ولن تكون لهذه المسائل أهمية تُذكر إذا أدت تفاصيل عملية التفاوض إلى تبسيط مهام المبادئ التوجيهية وإذا ظلت إمكانية تطبيق هذه المبادئ لحل قضايا خطيرة معطلة. وعلى الرغم من أن احتمالات بقاء مثل هذا السيناريو لم تتضاءل للأسف، تتوافر مسوغات معقولة تدعو للاعتقاد بأن أغلب الدول سوف تعرب على نحو حاسم عن تأييدها اتخاذ تدابير فعلية لتعزيز مستويات الأمان والأمن في الفضاء الخارجي. وعليه إذا كان من المفترض وجوب أن تعبر المبادئ التوجيهية عن مجموعة عريضة من الاحتياجات الموضوعية وأن تشتمل على ترتيبات سياسية مهمة، لزم الاتفاق على طرائق مجسدة تكفل تنفيذ المبادئ التوجيهية وتقديم الدعم المؤسسي لدورها في اللوائح التنظيمية السياسية والقانونية. فنجاح الأفكار الجيدة والقيّمة مرهون بتحقق ثلاثة شروط: توافر مفهوم واضح، وتوخي المنطق عند تحقيقها، وتوافر إمكانية تنظيم عملية تنفيذها. ومن هذا المنطلق ساق الاتحاد الروسي مقترحات بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية وتطويرها في المستقبل. ويجدر لفت النظر إلى العديد من الخصائص المفيدة

التي يتسم بها النهج الروسي. فهذا النهج يستند إلى معايير الجدوى الأساسية الآتية لمجموعة المبادئ التوجيهية قيد الإعداد:

- ينبغي أن تصبح المبادئ التوجيهية صكاً حياً قابلاً للتطبيق مرتبطاً بأواصر مؤسسية متينة مع واقع اللوائح التنظيمية الوطنية وممارسات الدول والمنظمات الحكومية الدولية؛
- ينبغي أن تقوم سياسات الدول والمنظمات الحكومية الدولية على الوعي بما تتحمله من مسؤولية حيال الحرص الشديد على مراعاة المبادئ التوجيهية واعتبارها عاملاً حقيقياً لازماً لوضع وتنفيذ الحلول الضرورية السياسية والتقنية وما خلاها داخل نظمها الرقابية الخاصة؛
- يهدف التركيز على المهام المتخصصة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة إلى تحقيق التآزر من أجل توسيع نطاق الآثار المترتبة على الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي باعتباره بيئة آمنة من الناحية التشغيلية ومستقرة وخالية من الصراعات.

٥- لعل من اللازم تجنب وصف المبادئ التوجيهية المقبلة بأنها تابعة وخاضعة لاعتبارات الأمن القومي. بل على العكس من ذلك، من الضروري تهيئة ظروف تتيح إدراج الجوانب المتعلقة بأمان الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي (فضلاً عن كامل طائفة المسائل التي تتصل باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد) التي تنص عليها الصيغة الرقابية المتفق عليها في الأمم المتحدة إدراجاً مباشراً في عملية صنع القرارات العامة عند تنفيذ سياسات الأمن القومي. وهذا هو تحديداً النهج الذي يشكل أساس مشروع المبادئ التوجيهية الذي يقترح الاتحاد الروسي تنفيذه. فقوام هذا النهج اتباع السبيل الأمثل لإرساء نظام رقابي فعال قائم على طابع المبادئ التوجيهية الطوعي.

استراتيجية مرنة لوضع آليات تكفل أمن الفضاء

٦- في حالة غياب آلية تنفيذ خاصة للمبادئ التوجيهية، سيكون من المستحيل وضع استراتيجية توافقية واضحة المعالم من أجل تعزيز الأمان والأمن في الفضاء الخارجي، ومن المحتم أن الفشل سيكون مآلاً أيّ أفكار تتعلق بها. وبالتالي لن تنهياً الظروف الملائمة لكفالة قبول الدول الإمكانيات الجديدة لتعزيز الأمان والأمن في الفضاء الخارجي والحفاظ على الاتجاهات الإيجابية في هذا المجال. وينبغي النظر إلى التنظيم الفعال لأمان العمليات الفضائية

بصفته مسألة مستقلة مهمة، بل أيضاً بصفته مرحلة "تكتيكية" في الجهود المقبلة الرامية إلى العمل، ضمن استراتيجية مشتركة، على تحديد الأهداف على صعيد سياسي أرفع على نحو يتطلب حلولاً تكنولوجية أكثر تعقيداً وربما حلولاً قانونية. ومن الضروري وضع أساس متين لضمان الأمن التشغيلي والمضي في تطوير الحوار مع التركيز على المزيد من الخطوات. وفي الوثيقة المعنونة "توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي: آراء الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي" (A/AC.105/1080/Add.2) أوضح الاتحاد الروسي رؤيته بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتأمين تحرك مطرد نحو إصلاح الآليات التنظيمية المتعلقة بأمان العمليات الفضائية، مع التركيز على نظام الثقة. ويوضح مشروع المبادئ التوجيهية الذي قدمه الاتحاد الروسي أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية يمكنها أن تنجح فعلاً في تحويل التوصيات الواردة أعلاه إلى وظائف رقابية ملموسة، شريطة توافر النوايا الحسنة من جانب الدول. وتركز الاقتراحات الروسية على عدد كبير من وسائل وعناصر تنظيم أمان الفضاء الخارجي التي تشكل المفاهيم المعروفة الخاصة بإدارة حركة المرور المحتملة في الفضاء. ومن المنطقي أن يؤدي التنظيم الشامل والهادف لأمان العمليات الفضائية إلى استحداث الدول منظوراً جديداً وإرسائها أسس التعاون على المضي في إجراء الدراسات ووضع بارامترات تنظيمية بشأن أمن الفضاء.

الحوار يحتاج إلى طاقة إيجابية

٧- إنَّ الفرصة التي سنحت لكفالة تنظيم مجموعة واسعة من مسائل الأمن والتنمية الطويلة الأجل فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي تمثل ظاهرةً غير مسبوقه في السياسة لا يمكن أن تتنامى وتتجسد إلا من خلال العمل الجماعي. ولن يتأتى حل المسائل الأساسية والواسعة النطاق ذات الصلة بأمن الفضاء إلا من خلال المشاركة الواعية الفعالة من جانب جميع الدول. ولا مفر من توخي الدقة ومن التعمق في تناول الموضوع تناوياً متأنياً، ومن التبصر السياسي به. بيد أن مستوى همة الوفود لا يكون في بعض الأحيان كافياً لسير أغوار هذا الموضوع من الناحية العملية. والمفارقة التي تنشأ في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هي سعي الكثيرين لإتمام العمل في هذا الاتجاه، ولكن دون أن يؤدي هذا السعي إلى مناقشة وحل المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بكفالة أمان العمليات الفضائية واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وفي الوقت نفسه، يعتمد الأمر إلى حد كبير على آراء ممثلي الدول. وينبغي للمجموعة المؤثرة من البلدان النامية أن تقدم مساهمتها الفريدة للحفاظ على الحالة الفكرية الرفيعة التي بلغها العمل الجاري، مع تقديم القدوة على

تفتح الذهن المثمر والفعال. وقد أصبحت مهمة إجراء تحليل متخصص واتخاذ القرارات السياسية على نطاق مناسب مهمة رئيسية.

الأفعال ينبغي أن تتوافق مع الأقوال

٨- يتضح أكثر فأكثر أن بعض الوفود تفضّل أن توقف اللجنة الفرعية العلمية والتقنية عملها بشأن موضوع أمان العمليات الفضائية دون أن يؤدي على الإطلاق ثماره المرجوة. بل ويزهو بعض الزملاء ممن لهم هذه الميول بعزوفهم عن التعامل مع كل المواد المطروحة على بساط البحث (التي تشمل مشروع المبادئ التوجيهية الروسي)، وبالتالي يجرمون فكرة تطوير نظام رقابي معني بكفالة أمن العمليات الفضائية برمتها من حقها في أن ترى النور. وتساق حججٌ مبالغ فيها مناهضةً للتوسع في تناول العنصر المواضيعي لمجموعة المبادئ التوجيهية التي يجري تشكيلها حالياً؛ فإذا بأهم المسائل الخاصة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد تُصنّف بشكل تعسفي على أنها دخيلة على الموضوع. ومن الواضح أن هناك إغفالاً لجميع القواعد التي ينبغي أن يسير النقاش والعمل بمقتضاها. ولا يخفى على أحد تقوُّص تقاليد الحوار التي أرسيت من قبل. ومن المستحيل عدم لفت الانتباه إلى أن مندوبي الدول التي تطرح نفسها على أنها رائدة السلوك المسؤول في الفضاء - والتي سبق لها أن حثت على وجوب ضمان أمان العمليات الفضائية انطلاقاً من هذا النهج المسؤول - هم الآن، في الوقت الذي يدور فيه النقاش، يتناقضون مع ما يرفعونه من شعارات. فهم لا يُبدون أيّ حماس لأفكار عملية من شأنها أن تساعد في التغلب على العديد من المخاطر والأخطار والتهديدات التشغيلية في الفضاء. واحتفت أهمية الموضوع بالنسبة لهم فجأة؛ فإمّا أن هذه الدول غير مستعدة لاتخاذ قرارات وإحداث تغييرات وإمّا أنها غير راغبة في ذلك.

قراءة مصفوفة السياق التفاوضي بصفتها عاملاً من عوامل خنق التقدم

٩- إنّ الالتزام الحقيقي والأمين بأغراض الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي على نحو مسؤول هو التزام ينبغي أن تؤكد الرغبة والنية في إجراء حوار موضوعي بشأن وضع وتنفيذ تدابير مشتركة محددة. ومن الواضح أن ذلك لا يتيسر في كل مرة ولا يُقبل عليه الجميع بسبب ظروف مختلفة. ويتمثل أحد الأسباب المنهجية العميقة التي تجعل من تأسيس نظام رقابي يكفل الأمان من مخاطر العمليات الفضائية مهمةً مستحيلة في عقيدة الهيمنة الفضائية التي يعرفها الجميع. وتشكل تلك العقيدة الواقع الواضح المعالم للتنظيم الرقابي الوطني، الذي يعني "توسيع نطاق القوة ليشمل الفضاء الخارجي" مع التركيز بشدة على "التدابير الوقائية" سواء بسبب أو

بدون أيّ سبب على الإطلاق. وتمثل الرغبة في الهيمنة أفدح المخاطر التي تهدد القيود التنظيمية وتضعفها بل وتؤدي، كما يبيّن الواقع، إلى معضلة معينة في سياق المفاوضات (بما في ذلك على ضوء الحاجة إلى وضع لوائح دولية بشأن أمان العمليات الفضائية). وحينما يكون دافعُ الدولة المتأصلُ فيها هو ضمان الهيمنة، لا تكفي حرية الفكر في هذه الدولة لتشكيل نظام دولي فاعل يكفل الأمن في الفضاء، إذ تتطلب مهمة الهيمنة "هندسة" فرض وجود تلك الهيمنة في الفضاء. وخصوصية هذه السياسات بل ومشكلتها هي احتياجها إلى "تهديدات مقنعة" تبررها. وجميع الافتراضات التي تضعها مسبقاً أيديولوجية الهيمنة لا تتيح لأتباعها التحلي بالموضوعية، وهو الأمر الذي يفسر هذا التنافر على مستوى السياسة.

تقنين سوء السلوك في الفضاء الخارجي

١٠ - تميل الأحداث على الصعيد العالمي، بكل ما لها من صلوات وتشابهات مميزة، إلى الاندماج في سيناريوهات محددة. ولذلك من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن المبادرات الذكية والقوية في مجال تنظيم أمان العمليات الفضائية ربما لا تنجح بتاتاً بسبب مجموعة من البلدان تُروّج لخيار "بديل" في شكل نص مشروع مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي الذي أعده الاتحاد الأوروبي (على نحو لا يخلو من مشاركة أجنبية موجهة). والفقرة الداعمة الصيت ٤-٢ من مشروع المدونة يبدو أنها تمثل عنصراً "دخيلاً" إذ أنها لا تتوافق مع العقلية والأساليب السياسية الأوروبية، لكن ربما جاز للبعض تقمّص تلك العقلية والأساليب. وتشير محاولة إعفاء التدابير القسرية غير المأذون بها فيما يتعلق بالأجسام الفضائية الأجنبية من الخضوع للرقابة، حسبما يفهم ضمناً من الفقرة المذكورة، إلى تجاهل المبادئ القانونية؛ وتمثل تلك المحاولة "استثماراً" سياسياً مباشراً في عقيدة الهيمنة. ولا يميل واضعو مشروع المدونة ولا المشاركون في تقديمه إلى تصحيح هذا الحكم ولا يرون ضرورة لتوضيح كيف يمكن للإضرار المستهدف غير المأذون به بأيّ جسم فضائي أجنبي أو تدميره أن يساهم في الحد من الحطام الفضائي؛ ولا كيف ينبغي أن تكون الاعتبارات المتعلقة باتخاذ القرار والتصرف، أي كيف تحدّد الظروف الفعلية التي تُبرّر، وفقاً للنظام المقترح، اتخاذ مثل هذه التدابير ومن الذي سيحدّد تلك الظروف؛ ولا كيف يتحدّد إسناد الهجمات على أحد الأجسام. وهكذا يتضح السبب وراء الاحتياج إلى التشكيك والتحفّظ. فهذا هو بالفعل السبب وراء امتناع هذه البلدان بعينها عن مناقشة مشروع المبادئ التوجيهية الذي قدمه الاتحاد الروسي، والذي ينص على تنظيم واضح لعمليات التدمير والإزالة الفعلية داخل المدار فيما يتعلق بالأجسام الفضائية على نحو يستند بصراحة إلى القانون الدولي ويخضع لجميع

الاحتياطات اللازمة. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض الوفود (التي تمثل مؤيدي النسخة الحالية لمشروع المدونة)، إذ تحرص على عدم السماح للمبادئ التوجيهية بأن تتضمن أي عناصر قد تؤثر في تفسير القانون الدولي، تتغاضى كل التغاضي في الوقت نفسه عن مسعى تنقيح القانون الدولي الذي يستند إليه مشروع المدونة.

مسائل الدعم المعلوماتي لأمن الفضاء

١١ - تقدّم الاتحاد الروسي إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بمشروع يتعلق بإنشاء نظام معلومات متكامل، تحت رعاية الأمم المتحدة، يستضيفه مكتب شؤون الفضاء الخارجي. ووفقاً لهذا النظام، يمكن تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من مختلف المصادر المرخصة عن حالة العمليات في الفضاء القريب من الأرض تجميعاً فعالاً. ومن شأن هذا النظام أن يكفل أيضاً توحيد حفظ السجلات عن الأجسام والأحداث في الفضاء، الأمر الذي يكتسي أهمية حيوية من أجل تفسير المعلومات تفسيراً متسقاً، ومن ثم تقديم الدعم الفعال لإجراءات الدول الرامية إلى الحفاظ على أمان العمليات الفضائية. وتكمن المسألة هنا في توحيد القدرات الحالية للدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والكيانات داخل بنية معلوماتية واحدة. ويمكن أن تضطلع منصة المعلومات التابعة للأمم المتحدة بدور قيادي في معالجة قضايا الأمان والأمن في الفضاء والعمل بصورة مباشرة على تلبية الاحتياجات المشتركة فيما يخص تنفيذ المبادئ التوجيهية المرتقبة. وقد أوجز الاتحاد الروسي العناصر الأساسية لمفهوم هذا المنبر (A/AC.105/L.290)، مما يتيح إجراء مزيد من النقاش المشترك الأكثر تفصيلاً بشأن المشروع، فضلاً عن استحداث الطرق والوسائل العملية لتنفيذه، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل النظام والحوارزيميات الخاصة بأدائه وأسلوب التفاعل بين المشاركين والنظام. وستكون مشاركة مكتب شؤون الفضاء الخارجي في هذه العملية قيمة جداً. وترد في ورقة العمل A/AC.105/L.293 الاقتراحات التي قدمها الاتحاد الروسي في هذا الصدد.

١٢ - ويكشف التحليل المتأني لمجموعة المبادئ التوجيهية الجاري صياغتها أن توافر المعلومات المجمّعة عن أوضاع الفضاء، والأجسام الفضائية والأحداث الفضائية هو وحده الذي سيتيح فعلياً استحداث وتطبيق الآلية الدولية الشاملة التي تكفل استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وفي حالة تأييد النهج المحايد، تجدر ملاحظة أن اتجاهات تنمية التعاون في مجال الدعم المعلوماتي وأهداف تلك التنمية لم تُحدّد إلا على نحو مجزأ حتى الآن. ويشيع الظن بأن أمان العمليات الفضائية يمكن أن يتحقق باستخدام أية بيانات متاحة مجزأة وغير متوافقة عن الحالة في الفضاء. وهذا وهمٌ خطير قد تترتب عليه آثار سلبية ملموسة.

ولذا ينبغي للجنة الفرعية العلمية والتقنية قبول الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٤٩ من تقرير اللجنة الفرعية في دورتها الثانية والخمسين (A/AC.105/1088). وينص هذا الاقتراح على تأسيس فريق خبراء مخصص الغرض داخل اللجنة الفرعية معني بتناول مجموعة كاملة من المسائل الخاصة بجمع وتبادل المعلومات عن رصد الفضاء القريب من الأرض.

١٣- وفي الوقت الراهن، أدت الممارسة الدولية إلى ترسيخ عدد من أشكال التفاعل في مجال المعلومات. وهذه ممارسة تستحق الترحيب بها، ولكن دون مبالغة أو تجميل؛ إذ أنها تنطوي على قيود وأوجه قصور تشوبها بوجه خاص. وقد تنشأ مشاكل معينة من حيث اكتمال المعلومات وموثوقيتها وأمن وسرعة توفيرها، وسبل التحقق من صحتها وأساليب تفسير البيانات. وفيما يتعلق بأي شكل من أشكال التعاون في المجال قيد النظر ينبغي استيفاء معايير أساسية مشتركة تتصل بالمعلومات؛ وهذا يتعلق على وجه الخصوص بفئات البيانات وتركيبها، ومعدل تحديث المعلومات، ومعايير عرض المعلومات ونقلها، وتقدير موثوقية البيانات ودقتها وضبطها، ودرجة اكتمال البيانات، ومدى توافق البيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة. فمالم تُستوف تلك المعايير قد يتعذر إلى حد كبير على مُستخدم تلك المعلومات اتخاذ القرارات المناسبة بشأن إجراءات المتابعة. وهذا الاستنتاج تؤكدته منتديات الخبراء ذات الحجية التي يشارك فيها مشغلو المركبات الفضائية. فتلك المنتديات تشدد، بوجه خاص، على الأهمية القصوى لضمان موثوقية تقدير الأخطاء المتعلقة بالموقع المتوقع للأجسام فضلا عن إنشاء قواعد لدمج البيانات.

١٤- ومن الجدير بالذكر أن مشروع مدونة قواعد السلوك في الفضاء المشار إليه في الفقرة ١٠ من ورقة العمل الحالية لا يعطي حتى فكرة تقريبية عن الكيفية التي يمكن بها عملياً تنظيم التعاون في مجال المعلومات المتعلقة برصد الأجسام والأحداث في الفضاء. ومع ذلك يمكن افتراض أنه كان ينبغي للفقرة ٤-٢ من مشروع المدونة (التي تنص على تدابير قسرية غير مآذون بها فيما يتعلق بالأجسام الفضائية الأجنبية) أن توحى إلى مقدمي هذا المشروع والمشاركين في تقديمه بإيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة؛ لأننا إذا أفلحنا في "فهم الغاز" الفقرة ٤-٢، اتضح لنا أنها تتيح، فعلياً وتعسفياً، استلاب حقوق الدول فيما يتعلق بموجوداتها الفضائية. ويدعو هذا من الناحية المنطقية إلى النظر في كل التكاليف السياسية المحتملة التي قد تترتب على تنفيذ أحكام الفقرة ٤-٢. ويكمن الخطر الحقيقي في أنها تفسح المجال أمام إمكانية وجود ممارسة تعسفية في مجال الدعم المعلوماتي (إذ أنه سيلزم تبرير الأفعال الخاطئة بل وحتى الأفعال العمدية غير المشروعة بشأن الأجسام الفضائية الأجنبية).

١٥ - وينبغي أن تكفل الخصائص البناءة للوائح التنظيمية في المجال قيد النظر ألا تتحول الأنشطة المعنية بالدعم المعلوماتي لأمان وأمن الأنشطة الفضائية إلى مسألة تنافس عملي، بل والأسوأ من ذلك، ألا تصبح عرضة لتأثير العوامل الجغرافية السياسية.
